النفط الكويتي ينخفض إلى 107,45 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 50 سنتا في تداولات اول من امس الجمعة ليستقر عند مستوى 107,45 دولارات مقارنة بـ 107,95 دولارات في تداولات يوم الخميس. ففي بورصة لندن هبطت أسعار العقود الآجلة لخام القياس الدولي مزيج برنت يوم اول من أمس وأنهت عقود برنت تسليم فبراير جلسة التداول منخفضة 1,25 دولار لتسجل عند التسوية 110,64 دولارات للبرميل لتنهي عقود برنت لأقرب استحقاق الأسبوع منخفضة 67 سنتا.

التحفظ على السلع التي بها عيب مصنعي وتبديل التي تم شراؤها دون تكلفة على المستهلك

النزهان لـ «الأنباء»: «التجارة» أصدرت قراراً وزارياً لتنظيم استدعاء السلع والبضائع والمنتجات

منصور النزهان

كشف مدير إدارة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة منصور النزهان في تصريح لـ «الأنباء» عن أن الوزارة أصدرت قرارا وزاريا رقم 606 لسنة 2012 بشأن تنظيم استدعاء السلع والبضائع والمنتجات، مشيرا الى ان هذا القرار ينظم العلاقة بين المستهلك والتاجر بشأن وجود عيب مصنعي في السلعة.

وأضاف النزهان ان القرار أعطى للوزارة الحق في اتخاذ أي من التدابير الآتية، كالأمر بوقف بيع المنتجات المعيبة داخل الكويت وضرورة وقف التعامل مع البائع الذي يقوم بتصنيع أو توريد أو تجميع المنتجات المعيبة متى قدرت الوزارة ضرورة لذلك.

وأوضح أن القرار أعطى الحق للوزارة أيضا في إخطار المنافذ الجمركية برية كانت أو بحرية أو جوية بعدم دخول المنتجات المعيبة أو المغشوشة كذلك إلزام الموردين أو وكلائهم بضرورة الإعلان عن العيب في الوقت والمكان وبالوسيلة التي تراها الوزارة مناسبة.

ولفت الى انه يحق للوزارة التحفظ على السلع التي بها عيب مصنعي ومنع دخولها وتبديل السلع التي تم شراؤها دون تكلفة على المستهلك.

وحول رؤيته عن السلعة التي بها عيب والتي تطرق اليها القرار ذكر النزهان ان العيب هو الخلل في تصميم أو تصنيع أو عند تجميع أو نقل أو تخزين المنتج يحد من الانتفاع به بشكل كامل أو يتسبب في ضرر مباشر أو غير مباشر ينتج قبل أو أثناء أو بعد الاستخدام، وبشكل عام كل عيب من شأنه جعل المنتج غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة بالكويت ان وجدت او المواصفات القياسية الخليجية بوجه عام.

وأشار النزهان الى ان البائع يلتزم بإبلاغ الوزارة كتابيا عن اي استدعاء يعلنه من تاريخ بدء عمليات الاستدعاء على ان يتضمن الابلاغ البيانات التي تتعلق بتحديد الانواع التي تشملها عمليات الاستدعاء ووصف العيب وصفا دقيقا وبيان الاخطار التي تنتج عن العيب وان يتم الاعلان عن العيب في صحيفتين يوميتين محليتين واسعتي الانتشار. كذلك اسم الشركة التي ستقوم بالاستدعاء وعلامتها او شعارها التجاري وتاريخ بداية ونهاية عمليات الاستدعاء على الا تقل الفترة المسموح بها بالاستدعاء عن شهر واسم المنتج الذي ستقوم باستدعائه وبيان المنتج من حيث بلد الصنع وسنة الصنع ووصف المنتج ووصف العيب ورقم هاتف البائع وبريده الالكتروني وعنوانه وجميع البيانات الدالة عليه والتعليمات التي يتعين على المستهلك اتباعها وتزويد الوزارة بتقرير شهري عما يتم انجازه خلال عملية الاستدعاء وتتولى ادارة حماية المستهلك تحديد البيانات التي يتعين ان يتضمنها هذا التقرير ويكون البائع ووكيله وموزعه المحلي مسؤولا عن عمليات الاستدعاء وتحقيق الغاية منها متى قدرت الوزارة جدية العيب وفي حال الاعلان عن عمليات الاستدعاء تتم لذات السلع او البضائع بدولة أخرى غير الكويت يلتزم كل من البائع أو الموزع أو الوكيل متضامنين بتقديم ما يثبت خلو المنتج من العيب سبب الاستدعاء ويكون كل من البائع والموزع والوكيل مسؤولين بالتضامن عن تحمل نفقات ورسوم النقل اللازمة حتى تتم معالجة العيب ويلتزم البائع باستقبال شكاوى المشتري المتعلقة بعيوب المنتجات وفي حالة تكرار الشكوى عن ذات المنتج يحق للوزارة اتخاذ أي من التدابير المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القرار.

● عاطف رمضان

.. والوزارة تلغي جميع تراخيص المؤسسات الفردية المنتهية خلال 2011

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن ان ادارة التراخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة قامت بإلغاء جميع تراخيص المؤسسات الفردية المنتهية خلال العام 2011.

وأضافت المصادر الى ان قيام الوزارة باتخاذ هذا الاجراء تجاه هذه المؤسسات المسجلة لدى الوزارة تفعيلا للمادة 14 من قانون رقم 32 لسنة 1969 بشأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية التي أعطت الوزارة الحق في إلغاء الترخيص في بعض الحالات كذلك حسب القرار الوزاري الصادر مؤخرا والذي طالب بإلغاء ترخيص أي مؤسسة فردية انتهى ترخيصها لمدة سنة ولم يتم تجديدها. ولفتت المصادر الى ان الوزارة تسعى لتنظيف سجلاتها من الملفات المهملة والتراخيص المنتهية.

● عاطف رمضان

الإنفاق الحكومي تسارع في نوفمبر

«الوطني»: 12 مليار دينار الفائض المتوقع في ميزانية 2013/2012

قال بنك الكويت الوطني ان بيانات المالية العامة للكويت للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2013/2012 تظهر تحسنا كبيرا في الإنفاق الحكومي خلال شهر نوفمبر الماضي.

ولفت «الوطني» الى أن هذا التحسن قد يكون مرتبطا بالإعلان عن بيانات متأخرة، والذي قلل على الأرجح من مقدار الإنفاق الفعلي في الأشهر السابقة، ومع ذلك، فإن معدل الإنفاق لهذه الفترة يبقى دون مستواه للسنوات السابقة.

وأشار «الوطني» الى انه نتيجة ارتفاع المصروفات، فقد تباطأ نمو الفائض في الميزانية، على الرغم من الارتفاع الملحوظ في الإيرادات النفطية.

وقد بلغ فائض الميزانية في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية (أبريل - نوفمبر 2012) 14,7 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة، ليستقر عند مستواه للشهر السابق، ويعادل هذا الفائض 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للعام 2012.

ومع ترجيح احتمال تسارع وتيرة الإنفاق المعلن على نحو إضافي في الأشهر الأربعة الباقية، توقع «الوطني» أن يبلغ الفائض النهائي للميزانية للسنة المالية 2013/2012 نحو 12 مليار دينار.

وبلغت الإيرادات الإجمالية للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية 21,6 مليار دينار، وذلك بفضل الإيرادات النفطية التي ارتفعت بواقع 15٪ مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة، وهو ارتفاع أكبر من المتوقع نظرا للانخفاض في أسعار خام التصدير الكويتي بواقع 1٪ وارتفاع في الإنتاج النفطي بواقع 10٪ خلال هذه الفترة، كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنحو 18٪ لتبلغ 1,1 مليار دينار.

وفي المقابل، ارتفعت المصروفات الحكومية الإجمالية إلى 6,9 مليارات دينار في الأشهر الثمانية الأولى المنتهية بشهر نوفمبر، أي بما يعادل ثلث المبلغ المرصود في الميزانية لكامل السنة.

وبين «الوطني» انه مقارنة مع شهر أكتوبر، تكون المصروفات قد ارتفعت بمقدار 2,7 مليار دينار، ما حد من نسبة تراجع المصروفات الإجمالية مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة إلى 3٪، فيما كانت هذه النسبة تبلغ 31٪ في نهاية الشهر السابق، مشيرا الى أن جزءا كبيرا من الارتفاع الذي شهدته المصروفات خلال شهر نوفمبر يعكس على الأرجح تحسنا في الإعلان عن البيانات، أكثر منه تسارعا فعليا في معدل الإنفاق، وجاء هذا الارتفاع في الإنفاق بالكامل تقريبا من المصروفات الجارية، التي مازالت أدنى بشكل طفيف من مستواها للسنة السابقة.

وفي الوقت ذاته، قفزت المصروفات الجارية من 3,8 مليارات دينار في أكتوبر إلى 6,3 مليارات دينار في شهر نوفمبر، حيث كان باب الأجور والرواتب، الذي بدا ضعيفا في الأشهر السابقة، هو العامل الأهم الذي يقف خلف هذا التسارع في الإنفاق الجاري، وقد ارتفع هذا الباب بنسبة 25٪ تقريبا مقارنة بسنة مضت، ويعود ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع فاتورة الأجور لدى وزارة التربية.

وبالتوازي مع ذلك، بقيت المصروفات الرأسمالية دون مستواها المأمول، إذ اقتربت من 0,6 مليار دينار فقط في الأشهر الثمانية المنتهية في شهر نوفمبر، لتبقى دون مستواها للفترة نفسها من السنة السابقة بمقدار 0,1 مليار دينار، ويعزى نحو ثلاثة أرباع هذا التراجع إلى تقليص وزارة الكهرباء والماء للإنفاق الاستثماري.

لكن في المقابل، تسارعت وتيرة الإنفاق الاستثماري من 16٪ من إجمالي المصروفات الرأسمالية المعتمدة في ميزانية السنة الكاملة في الشهر السابق إلى 22٪ في شهر نوفمبر، لكنها تبقى دون متوسطها التاريخي للسنوات الخمس الماضية والبالغ 31٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية.

وبدورها، ارتفعت المصروفات المحفزة للطلب إلى 5,0 مليارات دينار في شهر نوفمبر، أي بواقع 17٪ مقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة، ويستثنى من هذا الإنفاق بعض المدفوعات التحويلية وبنود أخرى لها تأثير محدود على النشاط الاقتصادي.

وقال «الوطني» ان هذا الارتفاع الكبير يشير إلى أن السياسة المالية قد بدأت توفر بعض الدعم الذي يحتاجه الاقتصاد بشدة.

وبشكل عام، خلص «الوطني» للقول إن الإنفاق الحكومي المعلن يكتسب زخما، رغم أن هذا الزخم هو في الأغلب من جانب الإنفاق الجاري، ومع احتمال أن نشهد ارتفاعا إضافيا في المصروفات المعلنة والفعلية في الأشهر القادمة، فإن فائض الميزانية يتوقع أن يأتي بحدود 12 مليار دينار لكامل السنة المالية الحالية.

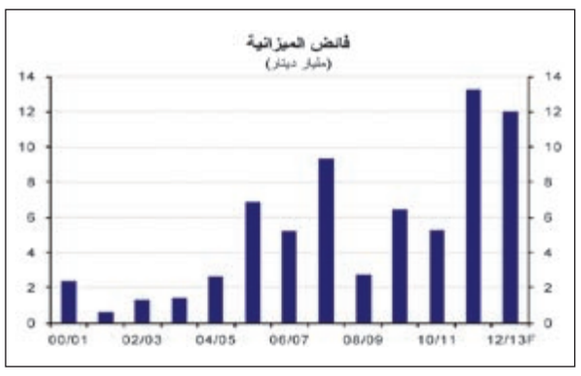

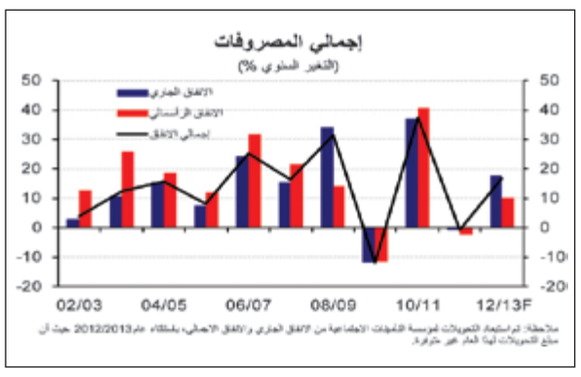

ملاحظة: تم استبعاد التعويضات لمؤسسة البترول الكويتية من الانفاق الجاري والانفاق الاجمالي، بالنقاط، عام 2012/2013 حيث أن مبلغ التعويضات ليتا العام غير متوفر.

الشركة وصلت لمرحلة متقدمة في التفاوض مع كبار الدائنين

عرب: «الخطوط الوطنية» ردت 426 ألف دينار قيمة تذاكر لأصحابها

كشف رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الوطنية للطيران ثامر عرب عن وصول الشركة الى مرحلة متقدمة من التفاوض مع كبار الدائنين، وهم بنك برقان وشركتا المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك»، وكاسكو بشأن تسوية المديونية المترتبة على الوطنية لهذه الجهات، مشيرا الى ان التفاوض قد يصل لنتيجة ترضي جميع الأطراف. وقال في تصريح خاص لـ«الأنباء» ان «الوطنية» قامت بتسديد نحو 500 تذكرة للحاجزين مباشرة عبر الموقع الالكتروني للشركة او من احد فروع الشركة الرسمية في الكويت، بقيمة قدرها 170 الف دينار، فيما تم سداد نحو 2405 تذاكر لباقي الحاجزين عبر وكلاء السفر والسياحة بقيمة قدرها 256 ألف دينار سيتم صرفها أواخر الشهر الجاري ليصل اجمالي قيمة ما تم سداده نحو 426 الف دينار. واكد ان التأخير في صرف مستحقات التذاكر جاء نتيجة عطلة اعياد الميلاد وبداية العام الجديد، حيث استعانت «الوطنية» بمنظمة «اياتا» من اجل التنسيق والتسوية للمطالبات المحلية والخارجية وتوصلنا مع المحطات الخارجية إلى تسويات وفرت على «الوطنية» «نحو 330 الف دينار. وقال في رده على سؤال يتعلق بالتذاكر التي لم تشملها مطالبات مكاتب السفر والسياحة انه يمكن مراجعة الشركة الام، وعند التأكد من عدم صرف قيمة هذه التذاكر ستقوم الشركة بردها فورا لأصحابها، شرط اظهار ما يثبت ذلك.

● أحمد يوسف

اعتماد شركات الوساطة على تقارير «المقاصة» اليومية وراء تأجيل نظام الربط الآلي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان هناك اتجاها في سوق الكويت للأوراق المالية إلى تأجيل نظام الربط الآلي الذي يضمن التحقق المسبق من أرصدة أسهم وأموال العملاء قبل إتمام الصفقات من قبل شركات الوساطة المالية العاملة بالسوق، مشيرة إلى ان سبب التأجيل يرجع إلى قيام الشركة الكويتية للمقاصة بتزويد نحو 9 شركات من شركات الوساطة بتقارير يومية خاصة بأرصدة العملاء، وتقوم هذه الشركات بإدخال محتويات هذه التقارير في أنظمتها التقنية، الأمر الذي يصعب معه وجود أخطاء أو مخاطر ناجمة عن تنفيذ العمليات التي تتم بناء على رغبة العملاء. وذكرت المصادر ان الشركات الخمس المتبقية لا تتبع هذه الآلية نظرا لأن أحجام تعاملاتها محدودة. وأشارت إلى قيام «المقاصة» بتحديث نظام التقاص لديها عن طريق شركة ناتا الهندية، وذلك تزامنا مع إطلاق نظام التداول الجديد (اكستريم) في مايو الماضي، ما كان له دور كبير في الحد من الأخطاء التي كانت تتم في الماضي. وفي سياق متصل، أفادت المصادر بأنه في حالة استمرار صندوق ضمان الأسهم وعدم تصفيته استجابة لرغبة شركات الوساطة، فضلا عن قيام أغلب شركات الوساطة بالاعتماد على كشوفات الشركة الكويتية للمقاصة اليومية، فإنه من غير المستبعد إلغاء استكمال نظام الربط الآلي الذي يضمن التحقق المسبق من أرصدة وأسهم العملاء والذي كان أهم مطالب جميع الأطراف المعنية قبل إطلاق نظام التداول في العام الماضي.

● شريف حمدي

تعويضات «كي داو» المليارية.. وضياع الفرص الواعدة

تنتظر شركة صناعة الكيماويات البترولية التوصيات التي ستخرج بها اللجنة الوزارية المكلفة بالتحقيق في صفقة كي داو والتعويضات التي ستدفعها الكويت لمصلحة شركة داو كيميكال الأميركية البالغة 2,5 مليار دولار وذلك بعد اعادة تشكيل اللجنة نهاية الاسبوع الماضي وتغيير بعض المسميات الوزارية حيث تستعد الشركة للرد على بعض الأسئلة الفنية التي تقدمت بها اللجنة حول الشراكة وآراء الاستشاريين التي استعانت بها الشركة لاتمام الصفقة.

شركة صناعة الكيماويات كغيرها من الشركات النفطية الحكومية تتبع أسلوب التأني والحكمة في الرد على أسئلة اللجنة حتى لا يؤخذ عليها الاستعجال لاسيما وان الأسئلة المقدمة من اللجنة هي أسئلة مستشار فني وتحتاج الرجوع الى السجلات والمكاتب الاستشارية التي قيمت الصفقة وحددت العائد الداخلي على الاستثمار من الشراكة. ومع صدور حكم اللجنة الوزارية في الاجراءات والأساليب التي اتبعتها صناعة الكيماويات والمسؤولون النفطيون في عقد الشراكة مع داو الأميركية سوف تشرع الشركة في دفع الغرامة تلقائيا لوقف نزيف الأرباح والفوائد اليومية التي تدفع دون وجه حق. وفي هذا السياق قال مصدر نفطي مسؤول في شركة صناعة الكيماويات البترولية لـ«الأنباء» ان الشركة سوف تقوم بالرد على باقي استفسارات اللجنة الوزارية خلال الأسبوع الجاري، مرجعا تأخر الشركة في الرد على بعض الأسئلة الى عدم وجود بعضها في السجلات القديمة للصفقة. وأشار المصدر الى أن الكويت أخطأت في الدخول في المفاوضات المباشرة مع شركة داو كيميكال لاسيما ان الشركة الأميركية طلبت هذا التفاوض مرارا ولم يجد هذا الاقتراح ترحيبا من الكويت لاسيما مع تعاقب العديد من الوزراء على حقيبة وزارة النفط وابتعادهم عن هذا الملف الشائك الذي قد يفتح «نار جهنم» على الوزير والقطاع النفطي من جديد.

وتابع: تم إلغاء صفقة كي داو في بداية عام 2009 وحاولت شركة داو عدة مرات التفاوض مع الكويت ولكن للأسف القيادة السياسية لم تتفاعل بجدية مع مبدأ التفاوض مما دفع «داو» الى اللجوء الى التحكيم الدولي في شهر مايو وهو ما ضيع على الكويت فرصا عديدة للتفاوض. وكشف عن أن شركة داو قدمت عروض عديدة للكويت كان أهمها تكوين مشروع من خلال شركة ايكويت للبتروكيماويات بدلا من دخول شركة صناعة الكيماويات في المشروع بشكل مباشر وان تعمل «ايكويت» على تنفيذ عدة استحواذات على مشاريع خارجية.

واختتم قائلا: جدوى المشروع كانت كبيرة في ظل الظروف الطبيعية المعتادة الا أن المحذور الذي دفع مجلس الأمة الى الغاء الصفقة هو المتغيرات الهائلة التي شهدها الاقتصاد العالمي والتي صاحبها انخفاض شديد في أسعار النفط وانخفاض شديد في الطلب عليه، بالاضافة الى تداعيات الأزمة الاقتصادية والتي كان من الصعب التنبؤ بحدود آثارها وبحجم اسقاطاتها السلبية على مختلف المؤسسات والشركات العالمية وأصولها ومعدلات أدائها.

● أحمد مغربي

«التسويق العالمي» في «مؤسسة البترول» يجدد اتفاقية نقل مشتقات نفطية بـ 20 مليون دولار

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية جدد اتفاقية نقل وشحن مع احدى كبرى الشركات العالمية الآسيوية المملوكة للحكومة الماليزية لنقل مشتقات نفطية من الكويت الى عدة موانئ في آسيا واستراليا.

وقالت المصادر ان الاتفاقية مدتها عام وتتراوح قيمتها ما بين 15 إلى 20 مليون دولار هذا وتتمتع الشركة الماليزية بضخامة أسطولها نظرا لما تملكه من صهاريج لنقل المشتقات النفطية بالإضافة لمحافظتها على شروط الأمن والسلامة بما يتضمن ذلك المناولة والتحميل والتفريغ. وذكرت المصادر ان شركة الناقلات تتمتع بأحدث المواصفات الفنية والتكنولوجية الحديثة والاشتراطات والمعايير العالمية الحالية التي تفرضها قوانين البحرية الدولية وكذلك شركات النفط الكبرى وهيئات التصنيف العالمية. وأشارت المصادر الى ان شركة ناقلات النفط الكويتية عادة لا تلبي كل احتياجات الكويت لنقل المشتقات النفطية في مؤسسة البترول لذا فان قطاع التسويق في المؤسسة يقوم بالتعاقد مع شركات عالمية لنقل المشتقات، وبالمقابل يقوم قطاع التسويق العالمي بتأجير الفائض من ناقلات النفط الخام الكويتية للمتعاملين في السوق العالمي وذلك لتعظيم المردود المادي لناقلات النفط الخام الكويتية. تجدر الاشارة الى ان ناقلات النفط العالمية تتمتع حاليا بحماية أمنية كافية وبكل أجهزة التكنولوجية الحديثة التي من شأنها أن تحد من خطر القرصنة الذي تنامى بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة ويشكل تهديدا كبيرا على العاملين في مجال النقل البحري.

● أحمد مغربي

محمد النصار يفاوض شركة استثمارية لتولي منصب الرئيس التنفيذي

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان محمد النصار الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة رمال الكويت العقارية يتفاوض مع إحدى الشركات المحلية المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية والتي تزاول نشاطا استثماريا وتمويليا، لتولي منصب الرئيس التنفيذي لها خلال الفترة القليلة المقبلة.

وأوضحت المصادر ان الشركة التي تسعى لضم النصار لديها شركات تابعة تعمل في مجالات متعددة، وستسند إليه مهمة تطوير هذه الشركات خاصة أن الشركة تسعى لتطوير إستراتيجيتها والدخول في أسواق جديدة.

يذكر ان النصار الذي ترك منصب رئيس مجلس إدارة شركة رمال الكويت العقارية مؤخرا مازال يقدم لمجلس الإدارة الجديد استشارات حول نشاط الشركة في الفترة الأخيرة كونه ملما بكل تفاصيل هذا النشاط.

● شريف حمدي